وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Monday, 16 February, 2026

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

فائـض المعـروض وارتفـاع المخزونـات وتهدئـة التوتـرات تؤثـر علـى أسـعار النفـط

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

أثرت توقعات فائض كبير في المعروض النفطي العالمي، وارتفاع المخزونات الأمريكية، وتهدئة التوترات الجيوسياسية ومخاوف اضطرابات الامدادات، سلبًا على معنويات السوق، لتحد من مكاسب النفط مما أبقى أسعار خام برنت والخام الأمريكي دون 68 دولارا، و63 دولارا للبرميل على التوالي، مما جعلهما على المسار الصحيح لتسجيل خسائر أسبوعية بنسبة 1%.

وحافظ النفط على مكاسبه وسط مخاوف المستثمرين من تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، ومخاوفهم من أن أي هجمات على طهران أو الملاحة البحرية قد تؤدي إلى اضطرابات في الإمدادات. كان المستثمرون يقيّمون المخاطر الجيوسياسية بعد تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأن المفاوضات بشأن اتفاق نووي محتمل مع إيران قد تمتد لشهر كامل، وقد خفّف احتمال طول أمد المفاوضات من المخاوف الفورية بشأن اضطرابات الإمدادات في الشرق الأوسط، مما قلّل من علاوة المخاطر الجيوسياسية التي دعمت الأسعار سابقًا.

وسجلت أسعار النفط أول خسائر أسبوعية متتالية في 2026، في وقتٍ يوازن فيه المتداولون بين احتمالات توجه "أوبك+" لزيادة الإمدادات، في مقابل المحادثات النووية بين أمريكا وإيران وضعفٍ حديث في الأسواق الأوسع.

وتراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط 1% خلال الأسبوع، وأنهى جلسة الجمعة دون تغير يُذكر. وقال الرئيس دونالد ترمب إن واشنطن نشرت حاملة طائرات إضافية في الشرق الأوسط في حال عدم التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران.

ومن شأن التراجع الأسبوعي المتتالي للنفط أن ينهي سلسلة طويلة من المكاسب التي تحققت في أوائل 2026، بعدما كان الارتفاع السابق مدعومًا بجولات متكررة من التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك احتمال المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران.

إضافة إلى توقعات ضعف نمو الطلب العالمي على النفط هذا العام الذي صرحت به وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري الصادر يوم الخميس، والتي تنبأت أن يكون نمو الطلب العالمي على النفط في 2026 أضعف من المتوقع سابقًا، مع توقع أن يتجاوز العرض الإجمالي الطلب.

ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري عن سوق النفط أن السوق العالمية قد تواجه فائضًا يزيد قليلًا عن 3.7 ملايين برميل يوميًا في عام 2026، مما يُشير إلى فائض كبير في المعروض، وأشارت الوكالة أيضًا إلى أن مخزونات النفط العالمية قد زادت العام الماضي، مسجلةً أحد أسرع معدلات النمو منذ الجائحة، مما يؤكد وجود احتياطيات وفيرة في المعروض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وخفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط، مُشيرةً إلى ضعف الوضع الاقتصادي الكلي وتباطؤ نمو الاستهلاك، على الرغم من استمرار قوة المعروض من خارج أوبك، وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن زيادة في مخزونات النفط الخام بلغت 8.53 مليون برميل هذا الأسبوع، متجاوزةً بذلك توقعات السوق بكثير، ومسجلةً أكبر زيادة منذ يناير 2025. وأشارت هذه الزيادة الكبيرة في المخزونات إلى انخفاض الطلب في المصافي ووفرة المعروض في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وعدم انخفاض الأسعار بشكل ملحوظ في ظل الأخبار السلبية أمر جدير بالملاحظة، مما يشير إلى تباطؤ زخم الهبوط على المدى القريب، وقد تعزز انخفاض يوم الخميس ببيانات سابقة أظهرت زيادة هائلة في مخزونات النفط الخام الأمريكية، وتزايد التوقعات بأن زيادة الإمدادات الفنزويلية قد تصل قريبًا إلى السوق.

وهناك توقعات بأن يعود إمداد النفط الفنزويلي إلى مستويات ما قبل الحصار في الأشهر المقبلة، ليرتفع من 880 ألف برميل يوميًا إلى نحو 1.2 مليون برميل يوميًا. وأعلن مسؤول في وزارة الطاقة بالبيت الأبيض، يوم الخميس، أن وزارة الخزانة الأمريكية ستصدر المزيد من التسهيلات لتخفيف العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الفنزويلي هذا الأسبوع.

وصرح وزير الطاقة الأمريكي، كريس رايت، بأن مبيعات النفط من فنزويلا الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة بلغت أكثر من مليار دولار منذ القبض على الرئيس نيكولاس مادورو في يناير، وأنها ستجلب 5 مليارات دولار أخرى في الأشهر القليلة المقبلة.

في وقت، يدعم الاقتصاد الأمريكي القوي أيضًا توقعات الطلب على النفط. تسارع نمو الوظائف في الولايات المتحدة بشكل غير متوقع في يناير، وانخفاض معدل البطالة إلى 4.3%، بحسب وزارة العمل، مما يُشير إلى اقتصاد قوي. وأشارت شركة ريستاد إنرجي في مذكرة لها إلى أن "سوق العمل المتين يدعم الطلب على وقود النقل والبتروكيميائيات وتوليد الطاقة، مما يقلل من مخاطر تراجع الاستهلاك الأمريكي في وقتٍ اتسمت فيه معنويات الاقتصاد الكلي بالحذر"، مضيفةً أن "استقرار سوق العمل يعزز الرأي القائل بأن وضع الطلب يتحسن".

مخزونات النفط الأمريكية

وحدّت الزيادة الكبيرة في مخزونات النفط الخام الأمريكية من ارتفاع الأسعار. فقد ارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 8.5 ملايين برميل لتصل إلى 428.8 مليون برميل الأسبوع الماضي، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، متجاوزةً بذلك توقعات المحللين والتي أشارت إلى زيادة قدرها 793 ألف برميل، ومع ذلك، ومنذ بداية العام، جاءت الزيادة في مخزونات النفط العالمية عمومًا أقل من التوقعات، ولم تصل مراكز الشراء الصافية في عقود النفط الخام الآجلة والخيارات الخارجية إلى مستويات زيادة الوزن بعد. بالتالي من المرجح أن تبقى أسعار النفط في اتجاه صعودي، مدعومةً بالوضع الأمريكي الإيراني، وتشديد العقوبات على النفط الروسي، وتوقعات انخفاض الصادرات.

ولا يزال السوق مدعومًا بالتوتر بين الولايات المتحدة وإيران، والمحادثات المتقطعة التي لا يبدو أنها تُفضي إلى أي حل. أجرى دبلوماسيون أمريكيون وإيرانيون محادثات غير مباشرة الأسبوع الماضي في عُمان، وسط حشد بحري أمريكي إقليمي يُهدد إيران. ولم يُعلن بعد عن موعد ومكان الجولة القادمة من المحادثات الأمريكية الإيرانية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وعلى الرغم من أن الخطاب لا يزال عدائيًا في بعض الأحيان، إلا أنه لا توجد مؤشرات، على الأقل في الوقت الراهن، على تصعيد الموقف، ويعتقد الرئيس الأمريكي أن إيران ستسعى في نهاية المطاف إلى إبرام اتفاق بشأن برنامجها الصاروخي النووي.

وفي السوق الأوسع، أبقت منظمة أوبك توقعاتها بشأن العرض والطلب على النفط دون تغيير يُذكر في تقريرها الشهري، لكنها أشارت إلى أن الطلب العالمي على خام المجموعة سينخفض بمقدار 400 ألف برميل يوميًا في الربع الثاني مقارنةً بالربع الأول، وفقد النفط الزخم الذي اكتسبه مطلع الأسبوع الماضي نتيجة تحذير أمريكي بشأن الشحن عبر مضيق هرمز، وذلك مع انحسار المخاوف المتعلقة بإيران. وأظهرت تحركات منحنى العقود الآجلة لبرنت تحولًا متوازيًا إلى الأسفل بالتزامن مع تراجع الأسعار الفورية، فيما بقيت الفروقات الزمنية مستقرة نسبيًا. واستمرت السوق في حالة "باكورديشن" معتدلة في العقود القريبة، مع بقاء برنت الأقوى أداءً مقارنة بخام دبي، بينما جاء خام غرب تكساس الوسيط في المرتبة الأضعف.

وعلى صعيد المخزونات، حملت البيانات إشارات داعمة للأسعار على مستوى العناوين الرئيسة مع تسجيل سحوبات في معظم المراكز العالمية، غير أن الصورة تعقدت بسبب ارتفاع كبير في مخزونات الخام الأمريكية. في المقابل، تراجعت مخزونات الخام في منطقة أمستردام–روتردام–أنتويرب الأوروبية إلى مستويات متدنية للغاية، بينما سجلت مخزونات المقطرات الخفيفة في سنغافورة مستويات مرتفعة استثنائيًا.

أما المنتجات المكررة، فكانت تحركاتها أكثر هدوءًا مقارنة بالخام المتأثر بالتطورات الجيوسياسية، إذ تراجعت هوامش البنزين بفعل ارتفاع المخزونات في الولايات المتحدة وسنغافورة، في حين ظلت هوامش وتوازنات الديزل أكثر دعمًا، وفيما يتعلق بتمركزات المستثمرين، أظهرت البيانات استقرار المراكز المضاربية خلال الأسبوع الماضي، رغم بقائها عند مستويات مرتفعة مقارنة بالعام السابق، ما يبقي مخاطر الضغوط السعرية مائلة نحو الهبوط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«أوبك+» تميل لاستئناف زيادة إنتاج النفط في اجتماعها المقبل

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تميل أوبك+ إلى استئناف زيادات إنتاج النفط اعتبارا من أبريل، حسبما قالت مصادر في أوبك+، بينما تستعد المجموعة لذروة الطلب الصيفي، وتعزيزات قوة الأسعار مع استمرار التوترات حول العلاقات الأمريكية الإيرانية، ومن شأن استئناف الإنتاج أن يسمح لقائدة أوبك، المملكة العربية السعودية، وأعضاء آخرين، كالإمارات، باستعادة حصتهم السوقية، في وقتٍ يواجه فيه أعضاء آخرون في أوبك+، مثل روسيا وإيران، عقوبات غربية، بينما يُقيّد إنتاج كازاخستان بسلسلة من النكسات.

ومن المقرر عقد اجتماع ثمانية منتجين من أوبك+ - المملكة، روسيا، الإمارات، كازاخستان، الكويت، العراق، الجزائر، وسلطنة عمان - في الأول من مارس القادم. في وقت يقترب خام برنت من أعلى مستوى له في ستة أشهر.

ورفعت الدول الأعضاء الثمانية حصص الإنتاج بنحو 2.9 مليون برميل يوميًا من أبريل إلى نهاية ديسمبر 2025، أي ما يعادل حوالي 3 % من الطلب العالمي، وجمّدت الزيادات المخطط لها للفترة من يناير إلى مارس 2026 بسبب انخفاض الاستهلاك الموسمي.

ويتداول خام برنت القياسي قرب 68 دولارًا للبرميل، على الرغم من التكهنات بأن فائض المعروض سيؤدي إلى انخفاض الأسعار هذا العام. وهذا السعر ليس بعيدًا عن أعلى مستوى له في ستة أشهر، والذي بلغ 71.89 دولارًا في يناير، وسط تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

وأفادت مصادر منظمة أوبك+، أن الأعضاء الثمانية في اجتماع الأول من مارس يميلون إلى استئناف زيادة حصص الإنتاج اعتبارًا من أبريل. وقالت مصادر أخرى مطلعة على توجهات أوبك+ إنها تتوقع استئناف الزيادات في أبريل، ولكن لم يُتخذ أي قرار بعد، وأن المحادثات ستستمر في الأسابيع التي تسبق اجتماع الأول من مارس.

وتشير أحدث توقعات أوبك لسوق النفط إلى انخفاض الطلب على خام أوبك+ في الربع الثاني بمقدار 400 ألف برميل يوميًا مقارنةً بالأشهر الثلاثة الأولى من العام، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على مدار العام بمقدار600 ألف برميل يوميًا مقارنةً بعام 2025. وفي رده على سؤال حول ما إذا كانت زيادة إنتاج أوبك+ ستُستأنف، صرّح نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، للصحفيين الأسبوع الماضي بأن المندوبين يتوقعون ارتفاع الطلب في فصل الربيع. وأضاف: "ابتداءً من شهري مارس وأبريل تقريبًا، سيبدأ الطلب بالارتفاع تدريجيًا، وسيكون هذا عاملًا إضافيًا لضمان التوازن". وخفضت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام إلى 850 ألف برميل يوميًا، مع العلم أن هذا الرقم لا يزال أعلى من نمو العام الماضي البالغ 770 ألف برميل يوميًا. وتُنتج أوبك+، التي تضم منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا وحلفاء آخرين، نحو نصف إنتاج النفط العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

في وقت، توقعت منظمة البلدان المصدر للنفط، أوبك يوم الأربعاء انخفاض الطلب العالمي على النفط من مجموعة أوبك+ بمقدار 400 ألف برميل يوميًا في الربع الثاني، ونشرت بيانات تشير إلى فائض طفيف في ذلك الربع قبل اتخاذ قرار حاسم بشأن استئناف زيادات الإنتاج.

متوسط الطلب العالمي لخام أوبك+

وقالت أوبك+ في أحدث تقاريرها الشهرية عن سوق النفط، إن متوسط الطلب العالمي على خام أوبك+ سيبلغ 42.20 مليون برميل يوميًا في الربع الثاني، بانخفاض عن 42.60 مليون برميل يوميًا في الربع الأول. ولم يطرأ أي تغيير على كلا التوقعين مقارنةً بتقرير الشهر الماضي، وبدأت مجموعة أوبك+، التي تضم دول أوبك بالإضافة إلى روسيا وحلفاء آخرين، برفع الإنتاج العام الماضي بعد سنوات من التخفيضات، لكنها أوقفت زيادات الإنتاج في الربع الأول من عام 2026 وسط توقعات بفائض في المعروض، ويجتمع ثمانية أعضاء من تحالف أوبك+ في الأول من مارس، حيث من المتوقع أن يقرروا ما إذا كانوا سيستأنفون رفع أسعار النفط في أبريل.

وقالت أوبك إن الطلب العالمي على النفط يتلقى دعماً من السفر الجوي والنقل البري، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل سلة من العملات. وقالت أوبك في تقريرها: "هذا الانخفاض جعل السلع المُسعّرة بالدولار، بما في ذلك النفط، أرخص للمستهلكين، ووفر دعماً إضافياً للطلب العالمي".

وأبقت أوبك على توقعاتها بأن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 1.34 مليون برميل يومياً في عام 2027، وبمقدار 1.38 مليون برميل يومياً هذا العام. وتُعدّ توقعات عام 2026 أعلى من توقعات محللين آخرين، مثل وكالة الطاقة الدولية.

وقد زاد تحالف أوبك+ الإنتاج العام الماضي، لكن الإنتاج انخفض في الأشهر الأخيرة، وضحّت المجموعة 42.45 مليون برميل يوميًا في يناير، بانخفاض قدره 439 ألف برميل يوميًا عن ديسمبر، مدفوعًا بتخفيضات في كازاخستان وروسيا وفنزويلا وإيران، وفقًا لتقرير أوبك. وتراجع إنتاج كازاخستان، الذي تأثر بسلسلة من الانتكاسات، الشهر الماضي بمقدار 249 ألف برميل يوميًا، مساهمًا بشكل كبير في الانخفاض الإجمالي.

إذا استمرت أوبك+ في الضخ بنفس معدل يناير في الربع الثاني، مع ثبات العوامل الأخرى، فسيكون الإنتاج أعلى بمقدار 250 ألف برميل يوميًا من طلب أوبك+ على خام النفط الخام في ذلك الربع، استنادًا إلى تقرير أوبك.

ومع ذلك، تشير بيانات منظمة أوبك، إلى أن الإنتاج سيكون أقل من الطلب خلال عام 2026 بأكمله. وتتوقع أوبك أن يبلغ متوسط الطلب على نفطها الخام في عام 2026 نحو 43 مليون برميل يوميًا، وهو نفس الرقم المسجل الشهر الماضي، أي بزيادة قدرها 550 ألف برميل يوميًا عن إنتاج أوبك+ في يناير.

ويتناقض هذا التوقع مع رؤية وكالة الطاقة الدولية، التي تشير أحدث بياناتها إلى أن المعروض العالمي من النفط سيتجاوز الطلب. وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري عن سوق النفط أن السوق العالمية قد تواجه فائضًا يزيد قليلًا عن 3.7 ملايين برميل يوميًا في عام 2026، مما يُشير إلى فائض كبير في المعروض. وأشارت الوكالة أيضًا إلى أن مخزونات النفط العالمية قد زادت العام الماضي، مسجلةً أحد أسرع معدلات النمو منذ الجائحة، مما يؤكد وجود احتياطيات وفيرة في المعروض.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يشار إلى الدول الثماني الأعضاء في مجموعة أوبك+ التي سبق أن أعلنت عن تعديلات تطوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023م، اجتمعت في الأول من فبراير الجاري لمراجعة مستجدات السوق البترولية وآفاقها المستقبلية، مؤكدة مجدداً التزامها باستقرار السوق البترولية في ظل النظرة المستقرة للاقتصاد العالمي واساسيات السوق الإيجابية الحالية كما يتضح من انخفاض المخزونات البترولية.

وجددت الدول الثماني المشاركة التأكيد على قرارها في 2 نوفمبر 2025م، بتعليق الزيادات في الإنتاج خلال شهر مارس من عام 2026م، نظرًا للعوامل الموسمية. وتوزعت حصص الانتاج المطلوب للدول الثمان لشهر مارس القادم كالتالي: الجزائر عند 971 ألف برميل يومياً، والعراق 4,273 ملايين برميل يومياً، والكويت 2,580 مليون برميل يوميا، والسعودية 10.103 مليون برميل يومياً، والامارات 3,411 ملايين برميل يومياً، وكازخستان 1,569 مليون برميل يوميا، وعمان 811 ألف برميل يوميا، وروسيا 9,574 ملايين برميل يوميا.

كما جددت الدول الثماني المشاركة تأكيدها أن كميات الخفض البالغة 1.65 مليون برميل يوميًا قد تتم إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجيًا، حسب متغيرات السوق. وستواصل الدول المشاركة متابعة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق.

وفي إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول الثماني مجددًا على أهمية تبني نهجٍ حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة للاستمرار في إيقاف تعديلات الإنتاج التطوعية الإضافية أو عكسها، بما في ذلك تعديلات الإنتاج التطوعية السابقة والبالغة 2.2 مليون برميل يوميًا التي أُعلن عنها في نوفمبر 2023م.

وأكدت الدول الثماني مجدداً التزامها الجماعي بتحقيق الامتثال الكامل لإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات الطوعية الإضافية في الإنتاج التي سيتم مراقبة الالتزام بها من قبل لجنة الرقابة الوزارية المشتركة. كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي فائض في الإنتاج منذ يناير 2024. وستعقد الدول الثماني اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض، على أن يُعقد الاجتماع القادم في 1 مارس 2026م.

في اجتماع منفصل عُقد الاجتماع الرابع والستون للجنة تحالف أوبك+ الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج مستعرضة بيانات إنتاج النفط الخام لشهري نوفمبر وديسمبر 2025، ولاحظت مدى التزام دول أوبك والدول غير الأعضاء فيها بإعلان التعاون.

أكدت اللجنة مجدداً على الأهمية البالغة لتحقيق الامتثال الكامل والتعويض، واستعرضت جداول التعويض المُحدَّثة. وأكدت اللجنة مجدداً أنها ستواصل مراقبة الالتزام بتعديلات الإنتاج التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لمنظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها، المنعقد في 5 ديسمبر الأول 2024، وتعديلات الإنتاج الطوعية الإضافية التي أعلنتها بعض الدول المشاركة في أوبك والدول غير الأعضاء فيها، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري المشترك الثاني والخمسين للجنة المراقبة المشتركة، المنعقد في 1 فبراير 2024.

وتحتفظ اللجنة بصلاحية عقد اجتماعات إضافية أو طلب عقد اجتماع وزاري لمنظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها، كما تم تحديده خلال الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين لمنظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها، المنعقد في 5 ديسمبر 2024. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم للجنة المراقبة المشتركة (الخامس والستين) في 5 أبريل 2026.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي العالمية للنشاط الشرائي وتوقعات الطلب

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

شهدت أسواق الغاز الطبيعي العالمية ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار العقود الآجلة في إغلاق تداولات الأسبوع الماضي أمس الأول، حيث سجلت الأسعار مستويات أعلى مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة، وسط نشاط شرائي وانتعاش في توقعات الطلب، مع استمرار ضغط الطلب على الأسعار خصوصًا في أوروبا وآسيا، بينما السوق الأميركي يشهد تقلبات مستمرة مرتبطة بالطقس وتوقعات الاستهلاك.

بلغ سعر الغاز الطبيعي العالمي 3.269 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الجلسة المسائية، بزيادة تقارب 1.5 % عن التداولات السابقة، في جلسة التداول الأوروبية نهاية الأسبوع، لوحظ هبوط طفيف لعقود الغاز الطبيعي الأميركية الآجلة قبل ارتفاع جلسة المساء، حيث تباينت الأسعار بين مستويات التداول اليومية، وكان نطاق تداول العقود الآجلة بين 3.120 و3.277 دولارا.

وكانت عقود مارس تتداول عند حوالي 3.15 دولار مع انخفاض بنسبة 2.18 % داخل الجلسة الأوروبية قبل الارتفاع اللاحق، وتحرك الغاز الطبيعي نحو الارتفاع مدفوعًا بعدة عوامل اقتصادية وفنية، منها توقعات الطقس والمخزونات، تشهد الأسواق حالة من الترقب مع اقتراب ذروة موسم السحب الشتوي للمخزونات في الولايات المتحدة وأوروبا، مما يعزز الطلب المتوقع على الغاز للتدفئة.

كما تشكل الأوضاع الجيوسياسية وتقلبات الإمدادات عاملاً رئيسا في ارتفاع الأسعار. وعلى الرغم من عدم صدور تقارير يوم الجمعة مباشرة عن توترات جديدة، يبقى المشهد الجيوسياسي في سوق الطاقة عامل ضغط مستمر، كما حدث في التحركات السابقة التي رفعت الأسعار بأوروبا خلال موجات برد أو مخاوف من تقطع الإمدادات.

إضافة إلى بيانات المخزون الأميركية، وأظهرت بيانات المخزونات الأخيرة في الولايات المتحدة انخفاضًا بوتيرة أقل من التوقعات، ما يمكن أن يشير إلى تقليل العروض المتاحة في السوق، وبالتالي دعم الأسعار.

الآفاق المستقبلية

وحول التوقعات والآفاق المستقبلية، على الرغم من الارتفاع الحالي، هناك عوامل قد تؤثر على الأسعار في الأسابيع القادمة، ومنها زيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال وتوسع قدرات التصدير قد يحد من ضغوط الأسعار في المدى المتوسط. فضلاً عن تحسن الطقس المتوقع في بعض المناطق قد يخفف من الطلب على الغاز للتدفئة، مما يخلق حالة توازن بين الطلب والعرض. في الولايات المتحدة، شهد المؤشر الرئيس لعقود الغاز الطبيعي شهد تقلبات حادة خلال الأيام الماضية، مع صعود وهبوط بسبب تأثيرات الطقس. وأظهرت بيانات الأسبوع الأخير انخفاضًا في مخزونات الغاز الطبيعي الأمريكية بوتيرة أضعف من توقعات السوق، ما دعم الضغط على الأسعار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ومع مطلع فبراير أظهرت بيانات سابقة انخفاضًا حادًا في عقود الغاز الآجلة حين توقعت الأسواق طقسًا أدفأ من المعتاد، مما دفع الأسعار للهبوط في بداية الشهر، وتعد مؤشرات الطقس العامل الأقوى في السوق الأميركي، بحيث تؤدي موجات البرد القاسية إلى ارتفاعات سريعة، بينما توقعات الطقس الدافئ تسهم في تراجع الأسعار. في أوروبا، بقيت أسعار الغاز أعلى من المستويات الطبيعية خلال الأسابيع الماضية، مدفوعة بارتفاع الطلب على التدفئة والمخاوف من ضعف الإمدادات. وأشار تقرير سابق إلى أن أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي وسّعت مكاسبها الأسبوع الماضي ووصلت إلى زيادات كبيرة في بعض الفترات، مع تحول معنويات المتعاملين نحو الشراء.

ويعني اعتماد أوروبا على واردات الغاز الطبيعي المسال أن الطلب العالمي على الغاز المسال يؤثر بشكل مباشر على الأسعار الأوروبية، خاصة مع منافسة الأسواق الآسيوية على الشحنات.

في آسيا، يظل الطلب على الغاز الطبيعي المسال قويًا، خصوصًا من أكبر المستوردين مثل الصين والهند. وأعلنت الهند استعدادها لزيادة واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بشرط أسعار تنافسية، مع سعيها لرفع حصة الغاز في مزيجها الطاقي، وهذا الطلب الآسيوي المتزايد يزيد الضغط على شحنات الغاز المسال العالمية، ما قد يرفع أسعارها التي تُستخدم بشكل كبير في الأسواق الآسيوية.

في الهند، صرّح أكشاي كومار سينغ رئيس شركة بترونت للغاز الطبيعي المسال، أكبر مستورد للغاز في الهند، يوم الخميس، بأن الهند ستشتري الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إذا عُرض عليها بأسعار معقولة، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه نيودلهي إلى زيادة وارداتها من واشنطن.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد أعلن الأسبوع الماضي أنه سيخفض الرسوم الجمركية على البضائع الهندية المستوردة من 50 % إلى 18 %، مما خفف من مخاوف الهند، لكنه في المقابل طلب من نيودلهي زيادة وارداتها السنوية من الولايات المتحدة إلى أكثر من الضعف. بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي 132 مليار دولار في الفترة بين 2024 و 2025، مع فائض لصالح الهند يبلغ نحو 41 مليار دولار. وقال سينغ في مؤتمر صحفي: "تسعى الهند إلى الحصول على الطاقة بأكثر الأسعار تنافسية ومعقولية للمستهلكين"، مضيفًا أن المستهلكين سيستخدمون الغاز إذا كانت "الأسعار معقولة" مقارنةً بأنواع الوقود الأخرى. تتطلع الهند إلى زيادة استخدام الغاز في مزيج الطاقة.

تمتلك الهند نحو 27 ألف ميغاواط من قدرة توليد الطاقة بالغاز، لكن المحطات تعمل بأقل من ربع هذه القدرة بسبب نقص الغاز المتاح "بأسعار معقولة"، وفقًا لما ذكره سينغ. يثير إعلان الهند عن نيتها شراء سلع أميركية بقيمة 500 مليار دولار على مدى خمس سنوات بموجب اتفاقية تجارية مع واشنطن شكوكًا، حيث يحذر الاقتصاديون من أن ذلك قد يشوه عمليات الشراء التجارية ويغير الميزان التجاري بشكل حاد، ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي المسال في الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم خلال السنوات القادمة، مدفوعًا بالطلب في قطاعات الأسمدة، وغاز المدن، والتكرير، والطاقة. تُعدّ الهند رابع أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم، وتسعى لرفع حصة الغاز في مزيج الطاقة لديها إلى 15 % بحلول عام 2030، مقارنةً بنحو 6 % حاليًا.

وتبحث شركة بترونت، التي تستورد الغاز من قطر وأستراليا، عن إبرام صفقات طويلة الأجل، بالتزامن مع توسيع طاقة محطتها الحالية وبناء محطة استيراد جديدة على الساحل الشرقي، وتوقع سينغ استقرار أسعار الغاز الطبيعي المسال مع إضافة المزيد من القدرات الإنتاجية عالميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط تتراجع قبيل المحادثات النووية الأميركية الإيرانية

الشرق الأوسط

تداولت أسعار النفط بشكل جانبي، يوم الاثنين، قبيل المحادثات بين واشنطن وطهران، حيث ساهمت المخاوف من تأثير التوترات الإيرانية الأميركية على تدفقات النفط في إبقاء الأسعار تحت السيطرة. انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 3 سنتات لتصل إلى 67.72 دولار للبرميل بحلول الساعة 01:56 بتوقيت غرينتش بعد أن أغلقت مرتفعة 23 سنتاً يوم الجمعة.

وبلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 62.86 دولار للبرميل، بانخفاض 3 سنتات. ولن يتم تسوية أسعار خام غرب تكساس الوسيط يوم الاثنين بسبب عطلة رسمية. شهد كلا المؤشرين الرئيسيين انخفاضاً أسبوعياً الأسبوع الماضي، حيث استقر سعر خام برنت منخفضاً بنحو 0.5 في المائة، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط 1 في المائة، وذلك نتيجة لتصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترمب يوم الخميس، والتي أشار فيها إلى إمكانية توصل واشنطن إلى اتفاق مع إيران خلال الشهر المقبل، مما أدى إلى انخفاض الأسعار.

وقد استأنف البلدان المفاوضات في وقت سابق من هذا الشهر لمعالجة نزاعهما المستمر منذ عقود حول البرنامج النووي الإيراني وتجنب مواجهة عسكرية جديدة، ومن المقرر أن يعقدا جولة ثانية من المحادثات في جنيف يوم الثلاثاء.

ونُقل عن دبلوماسي إيراني قوله يوم الأحد إن إيران تسعى إلى التوصل إلى اتفاق نووي مع الولايات المتحدة يحقق فوائد اقتصادية للطرفين، بما في ذلك استثمارات في قطاعي الطاقة والتعدين، بالإضافة إلى شراء طائرات. وقال توني سيكامور، محلل الأسواق في شركة «آي جي»: «مع توقع تمسك كلا الجانبين بخطوطهما الحمراء الأساسية، فإن التوقعات ضئيلة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق، ومن المرجح أن يكون هذا الهدوء الذي يسبق العاصفة». أرسلت الولايات المتحدة حاملة طائرات ثانية إلى المنطقة، وتستعد لاحتمال شنّ حملة عسكرية متواصلة في حال فشل المحادثات، وفقًا لما صرّح به مسؤولون أميركيون لوكالة «رويترز». وحذّر الحرس الثوري الإيراني من أنه في حال شنّ ضربات على الأراضي الإيرانية، فإنه قد يردّ على أي قاعدة عسكرية أميركية.

ومع تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، والتي أدّت إلى ارتفاع الأسعار، فإن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاءها، المعروفين مجتمعين باسم «أوبك بلس»، يميلون إلى استئناف زيادة الإنتاج اعتباراً من أبريل (نيسان)، بعد توقف دام ثلاثة أشهر، لتلبية ذروة الطلب الصيفي، حسبما أفادت «رويترز».

وقال سايكامور: «كان رد فعل السوق إيجابياً إلى حدّ معقول على هذه التقارير». وأضاف، في إشارة إلى خام غرب تكساس الوسيط: «لولا هذا الدعم الجيوسياسي، لكان سعر النفط الخام على الأرجح أقل من 60 دولاراً هذا الصباح».

ومن المتوقع أن يكون النشاط في الأسواق المالية العالمية ضعيفاً يوم الاثنين، نظراً لإغلاق أسواق الصين وكوريا الجنوبية وتايوان بمناسبة العطلات الرسمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

القوات الأميركية تعترض ناقلة نفط ثانية خاضعة لعقوبات على إيران

الشرق

صعد الجيش الأميركي على متن ناقلة نفط في المحيط الهندي بعد تتبّعها لآلاف الأميال، قائلًا إنها حاولت الالتفاف على الحصار الذي فرضه الرئيس دونالد ترمب في منطقة البحر الكاريبي ضد السفن الخاضعة للعقوبات.

قال البنتاغون، في منشور على منصة "إكس" اليوم الأحد، إن القوات الأميركية نفذت "إجراءَ حقّ الزيارة واعتراضاً بحرياً" على متن السفينة "فيرونيكا 3" من دون وقوع حوادث. وأظهرت لقطات مصوّرة نشرها البنتاغون جنوداً أميركيين وهم يصعدون إلى مروحية ثم يتموضعون على متن الناقلة.

أضاف البنتاغون: "تتبّعناها من البحر الكاريبي إلى المحيط الهندي، وقلّصنا المسافة، وأوقفناها"، من دون أن يوضح ما إذا كانت الولايات المتحدة قد صادرت السفينة رسمياً.

عقوبات مرتبطة بإيران

تبحر "فيرونيكا 3" تحت علم بنما، وهي خاضعة لعقوبات أميركية مرتبطة بإيران، وفقاً لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة.

اقرأ أيضاً: العقوبات الأميركية وقوة الروبل تضغطان على إيرادات روسيا النفطية

كانت الولايات المتحدة قد فرضت في ديسمبر ما وصفته إدارة ترمب بأنه حجرٌ على قطاع الطاقة، إذ نشرت أسطولها البحري لقطع صادرات فنزويلا النفطية، وصادرت ناقلات نفط خاضعة للعقوبات. واستمر هذا الحصار حتى بعد ضربة عسكرية في 3 يناير لإزاحة نيكولاس مادورو عن السلطة.

جاءت عملية الاعتراض في أعقاب مطاردةٍ أشبه بلعبة القط والفأر في المحيط الهندي أيضاً، انتهت الأسبوع الماضي بصعود الجيش الأميركي على متن ناقلة "أكويلا 2"، في مؤشر إلى مدى استعداد واشنطن للمضي قدماً.

وقال البنتاغون في منشور اليوم الأحد: "المسافة لا تحميكم. والمياه الدولية ليست ملاذاً آمناً. براً أو جواً أو بحراً، سنعثر عليكم ونُحقّق العدالة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هجوم بمسيرات يستهدف ميناء روسياً وخزانات وقود على البحر الأسود

الشرق

تعرضت منطقة الساحل الروسي على البحر الأسود لهجوم مكثف بالطائرات المسيّرة خلال الليل، ما أدى إلى أضرار في البنية التحتية لميناء تامان وخزانات الوقود.

وأوضح فينيامين كوندراتييف، حاكم إقليم كراسنودار، في منشور على تطبيق "تيليغرام" بوقت مبكر من صباح اليوم الأحد، أن أنظمة الدفاع الجوي تصدت طوال الليل لطائرات مسيّرة أوكرانية خلال الهجوم على الإقليم.

أضاف أن أشد الأضرار سُجّلت في بلدة فولنا التابعة لمنطقة تمريوك، حيث يقع ميناء تامان. ووفقاً للحاكم، استُهدفت في الهجوم خزانات وقود، ومنشآت مستودعات، ومحطات الميناء.

وأفادت السلطات بأن فرق الطوارئ نشرت 126 فرداً و34 آلية للسيطرة على عدة حرائق، كما نُقل شخصان إلى المستشفى لتلقي العلاج.

يقع ميناء تامان على شبه جزيرة مقابل مضيق يفصلها عن شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا من أوكرانيا عام 2014. وكان المرفق تعرض لهجوم في ديسمبر الماضي، ويُعالج شحنات النفط والغاز النفطي المسال والحبوب والأسمدة وغيرها من البضائع.

تبادل الهجمات يوسّع استهداف الطاقة والبنية التحتية بين البلدين

في مكان آخر، تعرضت مدينة سوتشي الساحلية لأحد أطول وأعنف الهجمات حتى الآن، بحسب ما قاله رئيس بلدية المدينة أندري بروشونين. وأفادت السلطات بوقوع أضرار طفيفة في سوتشي وفي قرية يوروفكا القريبة من أنابا.

وتواصل روسيا شن هجمات متكررة على مدن أوكرانية، ما أدى إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية للطاقة في البلاد، عبر موجات جديدة من الصواريخ المجنحة والباليستية، إلى جانب أسراب من الطائرات المسيّرة المحمّلة بالمتفجرات، وهو ما ترك مئات الآلاف من السكان دون كهرباء أو تدفئة وسط درجات حرارة متجمدة. وترد أوكرانيا بهجمات تستهدف مصافي التكرير الروسية ومحطات النفط والموانئ وأجزاء من شبكة الكهرباء في المناطق الجنوبية والمناطق الحدودية.

في الأسبوع الماضي، أعلنت منطقة بيلغورود الروسية أن أكثر من 220 ألف مستخدم انقطعت عنهم الكهرباء عقب هجوم. وصرحت الإدارة المحلية يوم السبت أن السلطات تعمل على إعادة إمدادات المياه الساخنة إلى المنازل المتضررة، غير أن المباني السكنية المرتبطة بنظام التدفئة المركزي لن تتمكن من الحصول على المياه الساخنة حتى نهاية موسم التدفئة، الذي ينتهي عادة في أبريل أو أوائل مايو.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.